

بيان صحفي

بيروت في ١٧ / ١١ / ٢٠٠٩

مؤشر مدركات الفساد: لبنان يسجّل تراجعاً ملحوظاً

كما في كل عام منذ العام ٢٠٠٣، تعلن "الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية" اليوم بالتزامن مع الفروع الوطنية للمنظمة الشفافية الدولية نتائج مؤشر مدركات الفساد لعام ٢٠٠٩. وقد شمل المؤشر هذا العام ١٨٠ دولة من بينها ٢٠ دولة عربية.

يرصد هذا المؤشر مستوى إدراك الفساد لدى الإداريين والسياسيين في تلك الدول، ويركّز على الفساد في القطاع العام والذي يُفسّر باعتباره استغلال منصب رسمي لمكاسب خاصة. وهو مؤشر مركب ينظر في ثلاثة عشر استطلاعاً ومصدراً من استمارات واستفتاءات مختلفة تابعة لعدد من المؤسسات المستقلة، وزعت على رجال وسيدات أعمال وأكاديميين ومحللين متخصصين.

والجدير ذكره أن هذا المؤشر يقيس مستوى إدراك الفساد لا الفساد نفسه، أي انه يعكس الصورة التي يراها المستفتون عن البلد المصنف بالنسبة للفساد الإداري والسياسي فيه. فبعد تجميع المعلومات من المصادر المختلفة يعطى كل بلد نقطة من أصل عشر نقاط ثم تُرتب البلدان المشمولة على سلم من الأقل فساداً إلى الأكثر فساداً.

تحضّر أمانة سر منظمة الشفافية الدولية هذا المؤشر مركزياً في ألمانيا تحت إشراف فريق من الباحثين والإحصائيين والخبراء، ولا تشارك الفروع المحلية للمنظمة كالجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية في وضع هذا المؤشر ولا تساهم فيه بأية طريقة مما يؤمّن الإستقلالية والحياد.

وتجدر الإشارة الى ان المقارنة بين الترتيب من سنة الى اخرى لا يعكس صورة دقيقة للتغيير في مستوى ادراك الفساد في بلد ما. اذ أن المرتبة قد تتغير بسبب دخول بلدان جديدة الى المؤشر. فمن الأفضل مقارنة النقاط التي تحتسب لكل بلد مع النقاط التي حصل عليها في الأعوام السابقة ومقارنتها بالمعدلين الدولي والإقليمي وبالمرتبة التي حصلت عليها تلك الدولة.

هذه السنة أظهرت النتائج النهائية أن نيو زيلندا حصلت على المرتبة الأولى دولياً في مستوى إدراك الفساد، بمعدل (٩.٤)، كما حصلت الدنمارك على المرتبة الثانية دولياً بمعدل (٩.٣)، وتلاهما كل من السويد وسنغفورة بمعدل (٩.٢). كما احتلت الصومال المرتبة الأخيرة على ١٨٠ دولة بمعدل (١.١). بينما على الصعيد البلاد العربية فقد احتلت قطر المرتبة الأولى والمرتبة ال ٢٢ عالمياً بمعدل (٧.٠).

من ناحيته سجل لبنان تراجعاً ملحوظاً مقارنة مع العام ٢٠٠٨. فبعدما نال (٣.٠) نقطة عام ٢٠٠٨ حصل هذا العام على (٢.٥) من اصل عشرة ممكنة. تجدر الملاحظة إلى أن لبنان قد نال معدل (٢.٧) عام ٢٠٠٤ ثم شهد بعدها تقدماً طفيفاً خلال عام ٢٠٠٥ وصل الى (٣.١) ومن ثم (٣.٦) عام ٢٠٠٦. هذا الأمر يعني أن لبنان قد نال المعدل الأدنى هذا العام منذ إدراجه في المؤشر، وقد حصل على نفس معدل الدول التالية: الهندوراس، ليبيا، جزر المالديف، موريتانيا، مورزمبيق، نيكاراغوا، نيجيريا، وأوغندا.

إن تراجع لبنان، بمعدل (١.١) خلال ثلاثة أعوام، يعكس مرحلة التدهور التي يعاني منها والتي ترتبط بالأزمة السياسية والأمنية التي امتدت أكثر من ثلاث سنوات بالإضافة الى غياب الوسائل القانونية التي تساهم في تعزيز الشفافية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والادارية.

لا يُظهر المؤشر المعدل الذي حصل عليه لبنان فقط، بل أيضاً يحدد مركزه على المستويين الدولي والإقليمي. فقد حل هذا العام في المركز ١٣٠ عالمياً من اصل ١٨٠ دولة وايضاً في المركز ١٤ إقليمياً من اصل ٢٠ دولة عربية شملها المؤشر، علماً أنه في العام ٢٠٠٨ كان قد حل في المرتبة ١٠٢ عالمياً و المرتبة ١١ إقليمياً.

لقد لعبت الإنتخابات البرلمانية اللبنانية ٢٠٠٩ والتي أجريت في يوم واحد مع ما سبقها من أحداث، أمنية من جهة، وسياسية من جهة أخرى، دور أساسي على أكثر من صعيد، فالموالاة والمعارضة آنذاك، وقبل الإنتخابات النيابية بشهور، شرعوا بالتحضير للمعركة في الدوائر ال ٢٦ صارفين مبالغ كبيرة خصصت لشراء الأصوات، وبأشكال عدّة. وفي هذا الإطار،



ومنذ العام ٢٠٠٨ شرعت الجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافية بمراقبة الإنفاق الانتخابي، وبشكل خاص نشاط الوزراء في الحكومة اللبنانية، خلال فترة ما قبل الإنتخابات، ورصدت الجمعية في هذا الإطار عدداً هائلاً من النشاطات في مختلف الوزارت، التي اتخذت طابعاً إنتخابياً مشكّلة إستغلال فاضح للسلطة لغايات إنتخابية.

إن نتيجة لبنان لعام ٢٠٠٩ هي أقل من المعدل الدولي الذي بلغ (٤.٠) وأيضاً أقل من معدل المنطقة العربية الذي بلغ (٣.٥). حيث تؤكد هذه النتائج مدى الضعف المؤسسي لعملية مكافحة الفساد بالرغم من الجهود الحثيثة التي يقوم بها عدد كبير من المعنيين والمهتمين بالشأن العام من جهات رسمية وخاصة، وهيئات مجتمع مدني، وشخصيات مرموقة.

وهنا لا بد من الإشارة الى ضرورة إيلاء موضوع ادراك الفساد ومحاربتة الأهمية القصوى على الصعيد الوطني والسعي الفعال الى التعاون المثمر على كافة المستويات لدعم منظومة الحكم الصالح ودولة القانون، وتعزيز الشفافية وحق الوصول الى المعلومات. كما وانه حتى اليوم، لم يتم إقرار الآليات التنفيذية لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بالرغم من توقيع لبنان عليها في العام ٢٠٠٨.

وفي الختام يُبرز هذا التقرير ضرورة العمل الجدي ليس فقط لإتخاذ اجراءات وتدابير تؤدي الى الإستقرار السياسي والهدوء الأمني، بل أيضاً لتتعداها نحو اعادة تكوين العلاقة بين المواطن والدولة واعتماد نظم المساءلة والمحاسبة وتفعيل عمل كافة المؤسسات الرسمية وارساء مبادئ فصل السلطات والزامية التعاون البناء فيما بين كافة شرائح المجتمع بما فيه المصلحة العامة وخير المجتمع.